مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:01/ جوان-2023
ص ص01-19

OEB Univ. Publish. Co.

قراءة في واقع الصناعات الغذائية الجزائرية وتحديات تحقيق الأمن الغذائي

A reading of the reality and challenges of the Algerian food industries for food security

منذر بلغربي[1]

[1] جامعة بسكرة (الجزائر)، belgharbi-mounder@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/30 تاريخ قبول النشر: 2023/06/27 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص:

تواجه الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة مجموعة من القضايا الهامة منها الأمن الغذائي في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي نتيجة الأزمة الصحية العالمية الناتجة وكذا الحرب بين روسيا وأوكرانيا وما انجر عنهما من صعوبات في الحصول على الغذاء. في هذا الإطار يراهن القائمون على شؤون الاقتصاد الجزائري على الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي، إذ أخذت هذه الصناعة الاهتمام الأكبر في السياسات الاقتصادية والصناعية للحكومة.

تأسيسا على ماسبق، تأتي هذه الدراسة لتحليل واقع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) والتحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، وقد تم التوصل إلى أن دور الصناعات الغذائية في الجزائر هامشي نوعا ما بالنظر للعديد من النقائص التي أثرت على نشاطها كضعف السياسة الفلاحية المعتمدة وغياب الممارسات الصناعية الجيدة، الأمر الذي يتطلب تداركها لبلوغ الأمن الغذائي المنشود.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، الأمن الغذائي، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف Jel: F59، L25، M13.

Abstract:

With the beginning of the third millennium and in light of the wave of sharp rise in food prices at the global level as a result of the resulting global health crisis, as well as the war between Russia and Ukraine and the resulting difficulties in obtaining food. Algeria faces an important issue of food security. In this context, those in charge of the Algerian economy are betting on the food industry to achieve food security.

This study comes to analyze the reality of the food industries in Algeria during the period (2010-2021) and the challenges they face in order to achieve food security. It has been concluded that the food industries in Algeria have a marginal role due to the weakness of the agricultural policy and the absence of good industrial practices.

***Keywords**: food industries, food security, Algerian economy.*

Jel Classification Codes: F59 ،L25 ،M13.

*المؤلف المرسل: منذر بلغربي

1.مقدمة:

تعد الصناعات الغذائية من أهم فروع الصناعات التحويلية ورابط مهم في النسيج الصناعي لأي بلد فهي صناعة حيوية مهمة تلعب دورا مهما في الاقتصاد وتبرز أهميتها في تحويل الخامات الزراعية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى أكثر ثباتا، وجعل الغذاء متوفرا طول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجميد او التجفيف قصد اشباع الحاجات الانسانية، كما أن للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع الصناعات الأخرى ذات العلاقة المباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع والمواد الكيمياوية الحافظة، ونظرا لهذه الأهمية البالغة للصناعة الغذائية سطرت الجزائر برنامجا لتطوير هذه الصناعة والذي من بين أهدافه تحقيق الأمن الغذائي.

-إشكالية الدراسة:

تبرز إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الآتي: ما دور ومكانة الصناعات الغذائية الجزائرية في الاقتصاد الجزائري وما هي التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق الأمن الغذائي؟

-فرضية الدراسة:

تلعب الصناعات الغذائية في الجزائر دورا لا يستهان به من خلال تلبية احتياجات السوق من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، بالمقابل تواجه عدة تحديات لتحقيق الأمن الغذائي منها ضعف القطاع الفلاحي.

-أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تسليط الضوء على دور ومكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى التعرف على تحديات هذا النوع من الصناعات في تحقيق الأمن الغذائي.

-هيكل الدراسة:

تأسيسا على ماسبق، جزأنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول تحليلا لمؤشرات أداء الصناعات الغذائية الجزائرية ؛ بينما يخصص المحور الثاني للوقوف عند تحديات تحقيق الصناعات الغذائية للأمن الغذائي في الجزائر؛ فيما يتطرق المحور الثالث للمتطلبات الكفيلة ببلوغ الصناعات الغذائية الجزائرية للأمن الغذائي.

2.تحليل مؤشرات أداء الصناعة الغذائية في الجزائر:

يتضمن هذا الجزء تحليلا لمؤشر القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية، بالإضافة إلى تحليل مساهمتها في الصادرات.

1.2تطور مؤشر القيمة المضافة:

يمكن التعرف على درجة مساهمة الصناعة الغذائية الجزائرية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي من خلال الجدول الآتي:

الجدول 1:تطور القيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة (2010-2018)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة للصناعة الغذائية (1) (مليار دج)	225,22	253,15	278,83	303,64	328,9	353,71	389,57	408	433,4
القيمة المضافة للصناعة خارج المحروقات (2) (مليار دج)	617,4	663,8	728,6	765,4	837	919,4	979,3	1044,9	1128
إجمالي القيمة المضافة (3) (مليار دج)	11991,6	14588,6	16208,7	16643,8	17205,1	16712,7	17514,6	18575,8	20259,1
(1) ÷ (2)	36,48	38,14	38,27	39,67	39,30	38,47	39,78	39,05	38,42
(1) ÷ (3)	2,02	1,93	1,88	1,88	1,88	2,12	2,22	2,20	2,14

المصدر: (بنك.الجزائر، 2019، الصفحات 149-151)

ومن خلال الجدول يلاحظ ارتفاع القيمة المضافة للصناعة الغذائية الجزائرية من سنة 2010 إلى سنة 2018، أما درجة إسهام الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للقطاع فهي متواضعة ولم تتجاوز سقف 3% طوال فترة الدراسة، وهذه النسب الضعيفة لمساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج والقيمة المضافة يمكن إرجاع أسبابها إلى ما يلي: (حمودة، بيرش أحمد ،أم الخير، 2019، صفحة 192، 197)

- عمليات الخصخصة وتراكم العديد من المشاكل الهيكلية ومن بينها اهتلاك معدات الإنتاج وتقادمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية؛
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات خاصة التابعة للقطاع العام؛
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية على عكس مؤسسات القطاع الخاص الذي قامت الدولة بتشجيعها وإعطائها دورا كبيرا مما أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهيئا لها، مما ساهم في تفاقم مشاكله وأدى إلى عجزه عن الوقوف أمام المنافسة في السوق الداخلية (بن يوسف، 2012، ص122).

2.2تحليل مؤشرات التصدير في الصناعة الغذائية الجزائرية:

يختص هذا العنصر بالوقوف عند واقع الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية وهذا على النحو الآتي:

1.2.2 تطور قيمة صادرات الصناعة الغذائية:

في هذا الصدد يمكن الوقوف عند حجم الصادرات الغذائية للجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: تطور صادرات قطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات الصناعة الغذائية (1)	315	355	315	404	323	238	326	350	373
إجمالي الصادرات	967	1227	1153	1050	1634	1485	1391	1367	2218

الصناعية خارج المحروقات (2)									
(2)/(1)	32,57	28,93	27,32	38,48	19,77	16,03	23,44	25,60	16,82
السنة	2019	2020	2021						
صادرات الصناعة الغذائية (1)	408	437	576						
إجمالي الصادرات الصناعية خارج المحروقات (2)	2068	1909	4500						
(2)/(1)	19.73	22.89	12.8						

المصدر: (بنك.الجزائر، 2019، صفحة 166)

(بنك الجزائر، 2021، صفحة 119)

و يلاحظ من الجدول رقم (02) ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية الغذائية من سنة إلى أخرى، وتتمثل أهم هذه الصادرات في: العجائن، السكر و الماء، أما من ناحية المساهمة في الصادرات خارج المحروقات فإن مساهمتها متواضعة نوعا ما إذ لم تتعدى نسبة 12.8% سنة 2021 وإن تعدت حاجز 25% خلال بعض السنوات فهذا لا يعد مؤشرا إيجابيا لأن مرده هو انخفاض حصيلة باقي الصادرات خارج المحروقات (نتيجة التدهور على صعيد الصادرات النفطية في تلك السنة).

2.2.2 مؤشرات التصدير في الصناعة الغذائية الجزائرية:

سنتعرض في هذا العنصر إلى أهم مؤشرين شائعي الاستخدام وهما: مؤشر الانكشاف الاقتصادي على الخارج ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة وتبرز أهمية المؤشر الأول في إبراز مدى

مساهمة مجموع الصادرات والواردات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ارتفاع المؤشر إلى عمق اعتماد اقتصاد الدولة على الأسواق الخارجية، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية، الاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية والأحداث والأزمات العالمية، هذا ويعتبر المؤشر الثاني أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع وكلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة، ويأخذ المؤشر القيمة (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، و بالعكس يأخذ المؤشر القيمة (-1) في حالة عدم وجود صادرات(بري، 2002، صفحة 361)، والجدول رقم (03) يوضح قيم هذين المؤشرين بالنسبة للصناعة الغذائية الجزائرية خلال الفترة (2010– 2021):

الجدول 3: مؤشرا درجة الانكشاف الاقتصادي والميزة النسبية الظاهرة للصناعة الغذائية الجزائرية (2010-2021)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات غذائية (مليون دج)	1337	1367	1335	1407	1290	1377	1465	1493	1434
واردات غذائية (مليون دج)	5696	9261	8483	9013	10550	8946	7855	8069	8199
إجمالي الناتج الداخلي (ألف مليار	11.99	14.58	16.21	16.64	17.2	16.71	17.51	18.57	20.25

دج)									
درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	58,65	72,85	60,57	62,61	68,82	61,77	53,21	51,48	47,55
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة	-0,62	-0,74	-0,73	-0,73	-0,78	-0,73	-0,69	-0,69	-0,70
السنة	2019	2020	2021						
صادرات غذائية (مليون دج)	408	437	576						
واردات غذائية (مليون دج)	7694	7723	8877						
إجمالي الناتج الداخلي (ألف مليار دج)	20.5	18.4	22.1						
درجة	41,86	44,35	42,77						

الانكشاف الاقتصادي (%)									
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة	-0,90	-0,89	-0,88						

المصدر: (بنك.الجزائر، 2019، صفحة 166)

(بنك الجزائر، 2021، صفحة 119)

ومن خلال تتبع مسار مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي يلاحظ أنه في تناقص تدريجي رغم تحسن الصادرات الغذائية، وقد بلغ المؤشر نسبة 42.77% سنة 2021 بعد ما كان 58.65 % سنة 2010، وعلى العموم تشير قيمة المؤشر إلى ضعف نسبي لدرجة انفتاح الجزائر على الخارج في مجال المنتجات الغذائية، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا خاصة أنه لا توجد بدائل يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتغطية حاجيات الجزائر من الغذاء على المدى المتوسط.

ومن خلال الجدول أيضا يلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة على مدى سنوات الدراسة سلبية وقريبة من (-1) مما يعني أن الصادرات الغذائية الجزائرية لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة.

عموما، وبالنظر إلى التحليل السابق تتولد قناعة بضآلة توجه مؤسسات الصناعة الغذائية نحو التصدير، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم إدراج غالبية المؤسسات للتصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية، فضلا على انعدام الخبرة لدى المؤسسات المصدرة والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول؛ عدم ملاءمة بيئة الأعمال فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فتكلفة التصدير لكل حاوية في الجزائر تتجاوز 1300 دولار أمريكي في حين لا تتعدى 600 دولار و700 دولار على التوالي في كل من المغرب وتونس، أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملء ثمانية وثائق، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما على الأقل وهي مؤشرات سلبية (لطرش، 2021، صفحة 224)، والعقبات المتعلقة بغياب المرافقة وعدم فعالية حوافز التصدير والناجمة عن سوء

تطبيق التدابير والإجراءات التحفيزية لسياسات ترقية الصادرات من قبل الأطراف والهيئات المعنية من منطلق تجذر ذهنية البيروقراطية (تداخل الصلاحيات، تعقد الإجراءات والتماطل في تنفيذها) مما أثر سلبا على المبادرات القليلة في مجال تصدير المنتجات الغذائية (ميموني، 2021، الصفحات 352-353).

3.معوقات الصناعات الغذائية في الجزائر:

تواجه الصناعات الغذائية الجزائرية عددا من المعوقات التي تقف عائقا أمام تقدمها والتي يمكن إجمال أبرزها في التالي:

1.3ضعف التنافسية والاعتماد المطلق على الخارج:

لقد نشأت مؤسسات الصناعة الغذائية كباقي المؤسسات الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الاقتصادية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج أجنبي داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها تدني مواصفات السلع المنتجة، وهذا لأسباب عديدة خاصة منها المرتبطة بطبيعة الجهاز الإنتاجي الذي يهيمن عليه القطاع العام هذا من ناحية، و من ناحية أخرى نجد أن القطاع الخاص بحكم أن أهدافه منحصرة في الربح السريع، فإنه في بداية النشاط تكون منتجاته تمتاز بنوع من الجودة و الارتفاع النسبي في السعر، و لكن بعد طرحه للمنتج في السوق ومع بداية ظهور الطلب عليه من طرف المستهلكين، يعمل المنتجون على الرفع من الكمية المنتجة والمعروضة دون إعطاء الأهمية الضرورية لعنصر الجودة بغية تلبية الطلب المتزايد بل و العمل على الإنقاص أو الحذف من المكونات التي تدخل في تركيبة المنتج مما يؤثر سلبا على النوعية، هذا فضلا على أن القطاع الخاص يتميز بمحدودية الخبرة في الإنتاج والتسويق خارج السوق الداخلية وخاصة محدودية الموارد المالية التي تؤدي إلى تراجع و تدني الجودة في المنتجات لعدم التمكن من الحصول على أفضل التكنولوجيات الحديثة.

هذا وتؤكد الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن فرع الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر هو قطاع استيرادي يعتمد على الأسواق الخارجية في استيراد معدات ومدخلات الإنتاج، وتتسم هذه المنتجات بارتفاع معدل النفاذ أو الاختراق الذي يشير إلى الحصة المئوية للواردات في تغطية الطلب المحلي حيث يمثل معدل الاختراق لمنتجات الصناعات الغذائية ما يفوق 31%

بمعنى أن الطلب المحلي من المنتجات الغذائية يتم تلبيته عن طريق المنتجات الغذائية المستوردة في حين تغطى النسبة الأخرى عن طريق الإنتاج المحلي الوطني وهو معدل متوسط نوعا ما مقارنة ببعض الصناعات الأخرى وهو ما يعتبر دليلا على عمق تبعية وارتباط الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر بالأسواق الدولية وهذا راجع أساسا إلى ضعف الترابط والتكامل بين فرع الصناعات الزراعية الغذائية والقطاع الزراعي فمن المعروف أن الزراعة تساهم بشكل كبير في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير أن هذه العلاقة جد ضعيفة في الجزائر فمساهمة الإنتاج الزراعي المحلي لا تتجاوز 30% من احتياجات السوق المحلي وهذا يعود لعدم نجاعة السياسة الزراعية المعتمدة (شرماط، 2021، صفحة 221).

2.3عدم فعالية منظومة وتدفق المعلومات الاقتصادية:

ما يمكن قوله بهذا الخصوص أن الهيكلة المؤسساتية لمنظومة المعلومات الاقتصادية الجزائرية، تعاني من الازدواجية والتكرار في العمل حيث نلاحظ أن نفس الوظائف التي يقوم بها المركز الوطني للمعلومات الإحصائية هي نفسها تلك التي يقوم بها كل من الديوان الوطني للإحصائيات و الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية هذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات، و كما أن المستفيد يجد نفسه أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضلله ويفقده التوجيه السليم للحصول على ما يريده من معلومات (غلاب، 2012، صفحة 7)، مما يترتب عنه عدم إدراكهم للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط (حداد والضمور، 2011، صفحة585)، ويضاف لذلك أن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الجزائرية لا تمكنهم من فهم و استغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل و نشر هذه البيانات، وعلى العموم للمعلومات التي تحتاجها مؤسسات الصناعة الغذائية عدة مستويات وعدة أوجه ويمكن توضيحها فيما يلي: (بلزغم، 2015/2014، الصفحات 89-90).

- المعلومات المتعلقة بسوق العمل: حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طالبي العمل تكون منظمة بشكل تبين من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس، ...، كما

أنه في المقابل لا توجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، وان وجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر.

- **المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار**: فمن الطبيعي أن يبني القرار الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري.

- **المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي**: حيث تفتقر الصناعات الغذائية كواقع إلى معلومات لا مناص منها لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين والمنافسين المحتملين.

-**المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي)**: يشكل غياب مثل هذه المعطيات خطرا يهدد وجود الصناعات الغذائية الجزائرية، فنقص المعطيات و البيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول، وهنا نسجل صعوبة ممارسة الأعمال التجارية دوليا نظرا لندرة المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها، فضلا على عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتجات الجزائرية بوسائل الإعلام المختلفة بالأسواق الدولية، عدم وجود جهة للتحقق من العملاء مما يجعل المصدرين الجزائريين معرضين لعمليات نصب واحتيال بالأسواق غير المعروفة، إضافة إلى محدودية الاستثمارات الجزائرية المباشرة في الخارج والتواجد الضعيف في المعارض الاقليمية.

- **المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية**: حيث يجد أصحاب المؤسسات الجزائرية صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، واشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر المنظمات الجزائرية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، إلى هيئات متخصصة في السوق وسلوك المستهلك.

- **المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة**: ويدفع هذا النقص المنظمات الجزائرية إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، وبالتالي فإن غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك المؤسسات الجزائرية تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، ما وهو يحول بينها وبين تحقيق أهدافها. وتسعى المؤسسات الجزائرية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة، خاصة منها الأجنبية، ولا سبيل

إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب، وبالمقابل يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المؤسسات.

3.3عدم تفعيل العلاقة بمراكز البحث العلمي:

في هذا الإطار نسجل وجود ضعف للعلاقة بين قطاعي المؤسسات والبحث العلمي، وهذا الضعف ناتج عن غياب التحسيس فأغلب الملتقيات و اللقاءات العلمية التي تنظم تقدم توصيات ولكنها تبقى بدون متابعة؛ يضاف لذلك عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثها للمؤسسات بفعالية (فيلالي، 2014/2013، صفحة 101).

4.3 نقص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال: حيث تعاني أغلب المؤسسات الجزائرية من نقص كبير في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغياب الثقافة المعلوماتية، حيث كشفت التقارير الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن 20% فقط من المؤسسات الجزائرية لديها أجهزة وبرامج ناجعة في مجال المعلوماتية، وأن 15% فقط من هذه المؤسسات تتوفر على مواقع الكترونية خاصة بها، و50% منها تفتقر لنظام محاسباتي مناسب، هذا بالإضافة إلى غياب التجمعات التكنولوجية التي تهتم بثقافة الذكاء الاقتصادي وتطوير وسائل معالجة المعلومات (بلزغم، 2015/2014، صفحة 88).

5.3مشاكل أخرى: وتتضمن ما يلي:

-نقص التمويل: تواجه الصناعة الغذائية صعوبات إيجاد مصادر التمويل وهذا نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على التمويل وبالتالي حرمان الصناعة من مصدر هام ورئيسي لتنميته، وقد نتج عن ذلك اعتماد المؤسسات الصناعية على التمويل الذاتي مما ترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاؤها (ضيف، 2021، صفحة 209).

-المشاكل المتعلقة بالمواد الأولية: وهنا نسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50 %إلى 70 %على أقل تقدير، أين يؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى ثلاثين يوما بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها (يعقوبن، 2021، صفحة 39).

-غياب السياسات والتشريعات والقوانين: تعاني الصناعة الجزائرية من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية الصناعية، وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم والذي يعني أن القطاع الصناعي كان يعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذا الأخير، وبالتالي لم تكن هناك الدراسات والاحصاءات عن

نشاط القطاع الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات بالإضافة إلى العراقيل الادارية في دراسة الملفات الخاصة بإقامة المشاريع الجديدة (مرباح، 2021، صفحة 285).

-ارتفاع الأعباء الجمركية وغير الجمركية: تتمثل هذه الأعباء في فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية مثل: رسم الطابع، رسوم خدمات الجمارك، رسوم المرور، رسوم قنصلية، ...الخ، بالإضافة إلى المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول (ساعو، 2017، الصفحات 86-87).

-مشاكل متعلقة بالتسويق :تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الصناعات الغذائية، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق نجد ما يلي:

-المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين المنتجات الصناعة المستوردة فقد دأبت الصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية (قصاص، 2017، صفحة 205).

-صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين وبالنظر إلى وضعية الطلب الحقيقي وقدرة المؤسسات الصناعة على التكيف مع المعطيات الجديدة للسوق بالنسبة إلى تشكيلة المادة التي تصنعها ومع المحيط الجديد للإنتاج (خليفة، 2018، صفحة 8).

-نقص الخبرة الفنية:

تعد الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الانتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا وزيادة الطاقة الانتاجية، وفي الجزائر نجد ضعفا على هذا المستوى ويرجع ذلك إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني اللازم لتطوير القطاع الصناعي. (ساعو، 2017، صفحة 85)

4.تحديات تحقيق الصناعات الغذائية للأمن الغذائي في الجزائر:

على ضوء المستجدات التي تشهدها الصناعات الغذائية وكذا العقبات التي تواجهها في الجزائر يمكن القول بأن تحقيق هذه الصناعات للأمن الغذائي يواجه العديد من التحديات والتي نستعرضها في النقاط الآتية:

1.4إعادة النظر في السياسة الزراعية المعتمدة:

بخصوص السياسة الزراعية التي يجب اعتمادها فيتعين عليها أن تعيد الاعتبار للقطاع الزراعي والفلاحي باعتبار أن الخامات الزراعية تمثل المادة الأولية للصناعة الغذائية شرط أن يتم هذا في إطار رؤية مستقبلية محددة وواضحة تنطلق من تقييم واقعي وموضوعي للأوضاع الحالية، مع بذل المزيد من المجهودات ، شريطة أن تتناول هذه المجهودات أبعاد أخرى تم إهمالها كليا أو لم يتم إعطائها الأهمية اللازمة في السياسات السابقة (شرماط، 2021، الصفحات 157-163)

2.4اعتماد الممارسات الصناعية والصحية الجيدة:

تخضع تجارة المنتجات الغذائية إلى اتفاقية الصحة والصحة النباتية، وهي تشجع البلدان عل موائمة قوانينها إلى أقصى حد ممكن، من خلال تقليص الفروق الغير مجدية بين المعايير التقنية للبلدان والتي من شأنها أن تؤدي إلى الخلافات التجارية .وتسعى الكثير من الدول إلى تحسين فرص وصول ونفاذ صادراتها من المنتجات الغذائية إلى الأسواق الدولية من خلال التكيف مع متطلبات الصحة والصحة النباتية والحيوانية، وجعل منتجاتها سليمة، صحية وآمنة و تقليل حجم المخاطر المرتبطة بها من تسممات غذائية و تلوث. ويمكن بلوغ هدف تقليل الأخطار بأكفأ طريقة بإتباع مبدأ الوقاية طوال سلسلة الإنتاج والتجهيز والتسويق (شرماط، 2021، الصفحات 157-163).

3.4 تحسين منظومة المعلومات الاقتصادية:

بعد التعرف على واقع منظومة المعلومات الاقتصادية في الجزائر وأبرز نقائصها يمكن تقديم بعض المتطلبات الكفيلة بتحسين هذه المنظومة بشكل يسمح بترقية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية وهذا من خلال:

- تفعيل الهياكل القاعدية للمنظومة: والمقصود هنا كل ما يتعلق بالجانب المؤسساتي ووضع خطة عمل جدية لتحقيق الأهداف المرسومة، وإقامة مختلف الشبكات بما فيها الشبكات الاجتماعية المتعلقة بجذب الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج وتشجيعها لنقل خبراتها إلى الجزائر، بالإضافة إلى التكثيف من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة الأنظمة الخبيرة التي تضمن الاستغلال السريع للكم الهائل من المعلومات في زمن قصير، وذلك للحفاظ على القيمة الاستعمالية للمعلومة، التي هي مرتبطة أشد الارتباط بزمن ولحظة استعمالها، ناهيك على أن هذه الأنظمة تضمن الاستعمال المراقب (سيواني، 2015/2014، صفحة 304) فالنشاط الاقتصادي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير من التكنولوجيات لكون الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتوج بحد ذاته إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتوج، والذي

يفرض على المتعاملين الاقتصاديين إيجاد مهارات وقدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي (سهام، 2012، صفحة 674).

-وضع سياسة مدروسة للتكوين:

فمنظومة المعلومات الاقتصادية يجب أن تعتمد أولا وأساسا على العنصر البشري باعتباره موردا قادرا على إنتاج التفوق الاقتصادي عن طريق مقدرته الأصيلة والحصرية على توليد المعارف من معارف مسبقة أو إنتاج معارف جديدة وهنا يتعين على الدولة العمل على توحيد مناهج التكوين سواء الأكاديمي أو المهني في مجال نظام المعلومات الاقتصادي والذكاء الاقتصادي، ونظرا للضعف الملحوظ من ناحية التكوين وحتى الرسكلة، فإنا نقترح توسيع التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ليشمل الجامعات عن طريق فتح تخصصات في التدرج وما بعد التدرج تعنى بالذكاء الاقتصادي؛ كما يجب كذلك تشجيع إنجاز بحوث ودراسات في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى إدخال هذا التخصص إلى مراكز التكوين الاحترافي والسماح للخواص بالتكوين في هذا المجال شريطة توحيد المناهج التكوينية، وذلك تطبيقا للمرجعية الخاصة بالتكوين في الذكاء الاقتصادي (سيواني، 2015/2014، الصفحات 310-311)، فضلا على تطوير وتحسين البرامج البيداغوجية من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام؛ ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات كمراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب (مغمولي، 2016/2015، صفحة 208).

-دعم الشفافية:حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخرجا مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين (بوريش، 2019/2018، صفحة 274).

5. تحليل النتائج:

على ضوء النتائج المسجلة يمكن القول أن درجة إسهام الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للقطاع فهي متواضعة ولم تتجاوز سقف 3% رغم ارتفاع القيمة المضافة للصناعة الغذائية الجزائرية من سنة 2010 إلى سنة 2018، أما ، وكذا ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية الغذائية من سنة إلى أخرى، والتي تتمثل أهمها في: العجائن، السكر و الماء، أما من ناحية المساهمة في الصادرات خارج المحروقات فإن مساهمتها متواضعة نوعا ما إذ لم تتعدى نسبة 12.8% سنة 2021 وإن تعدت حاجز 25% خلال بعض السنوات فهذا لا يعد مؤشرا إيجابيا لأن مرده هو انخفاض حصيلة باقي الصادرات خارج المحروقات (نتيجة التدهور على صعيد الصادرات النفطية في تلك السنة).

ومن خلال تتبع مسار مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي تشير قيمه إلى ضعف نسبي لدرجة انفتاح الجزائر على الخارج في مجال المنتجات الغذائية، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا خاصة أنه لا توجد بدائل يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتغطية حاجيات الجزائر من الغذاء على المدى المتوسط.

كما أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة على مدى سنوات الدراسة سلبية وقريبة من (-1) مما يعني أن الصادرات الغذائية الجزائرية لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة.

عموما، وبالنظر إلى التحليل السابق تتولد قناعة بأن دور الصناعات الغذائية في الجزائر هامشي نوعا ما بالنظر للعديد من النقائص التي أثرت على نشاطها كضعف السياسة الفلاحية المعتمدة وغياب الممارسات الصناعية الجيدة، الأمر الذي يتطلب تداركها لبلوغ تحدي تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

6.خاتمة:

على ضوء ما تقدم، يمكن الجزم بأن الأمن الغذائي في الجزائر أصبح أولوية قصوى ضمن السياسة الحكومية خصوصا في ظل الأزمات الدولية، وبالرغم من تخصيص برنامج لتطوير الصناعات الغذائية، والذي من بين أهدافه دعم وتطوير الصناعة الغذائية إلا أن مساهمة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري على العموم متواضعة، وهو ما يبدو من خلال نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة التي لم تتجاوز سقف 3%، فالقطاع الفلاحي في الجزائر لم يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء تماشيا مع النمو الديمغرافي، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى ضعف السياسة الفلاحية المعتمدة، غياب

الممارسات الزراعية والصناعية الجيدة، ضعف تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع، عراقيل المحيط المؤسساتي وضعف منظومة المعلومات الإحصائية والتجارية.

وتواجه عملية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تحديات كثيرة من أبرزها موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي، نتيجة عدة عوامل ومنها بالأساس الأزمة الصحية العالمية وكذا الأزمة الأخيرة والتي نتجت عن الحرب بين الدولتين روسيا وأوكرانيا وما انجر عن هذه الحرب من صعوبات في الحصول على الغذاء من هاتين الدولتين، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية حقيقية بعيدة المدى في هذا المجال مع الابتعاد عن أي مخطط وفقا لأفكار الآخرين ومحاولة إنجازه بوسائل الغير سيكون مآله الفشل من الناحية العملية، فالمشكل في الجزائر يكمن في كيفية توفير قواعد لتحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي على حد السواء.

في الختام توصي الدراسة بما يلي:

- إعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بالصناعة الغذائية وتفعيل دوره في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تشجيع وتحفيز الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي لها وتوجيهها نحو هذا القطاع؛
- ضرورة إعادة النظر في السياسة الزراعية والفلاحية باعتبار أن الخامات الزراعية تمثل المادة الأولية للصناعة الغذائية؛
- إيجاد تدابير ضابطة لظاهرة استيراد المنتجات الاستهلاكية والتامة الصنع، خاصة منها تلك التي لها أثر سلبي على المنتج المحلي، وتشجيع المؤسسات الوطنية على إحلال هذه الواردات؛
- تشجيع الصناعات الغذائية على احترام معايير ومواصفات الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التعبئة والتغليف وتوفير الخدمات الداعمة للنقل المبرد وأماكن التخزين لضمان قدرة منتجاتها على الحفاظ على خصائصها الغذائية؛
- تطوير قدرات العمال ومهاراتهم والعمل على تقليص العمالة غير الماهرة، مع توفير نظام حوافز لدفعهم على بذل جهد من أجل رفع كفاءة أداء المؤسسة؛

- وضع هياكل قاعدية لإرساء منظومة المعلومات الاقتصادية عن طريق إنشاء بنوك وأنظمة للمعلومات تستجيب لحاجيات المتعاملين الوطنيين في مجال الصناعة الغذائية لتكون بمثابة نظام خارجي للذكاء الاقتصادي.

7.قائمة المراجع:

- أسماء فيلالي. (2014/2013). *الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية الرويبة*. الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير: جامعة تلمسان.

- بنك.الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*.

- بنك.الجزائر. (2021). *التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*.

- حملاوي حميد ,وسام عمرون. (2019). أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره:دراسة حالة الجزائر. (جامعة قسنطينة2، المحرر) *مجلة دراسات اقتصادية ، 06* (02).

- حمودة, بيرش أحمد ,أم الخير. (2019). الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي. (جامعة الجلفة، المحرر) *مجلة دفاتر اقتصادية ، 10* (01).

- عبد الكريم سهام. (2012). سياسة اعتماد الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية. *المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة أيام 23-26 أفريل*. الاردن: جامعة الزيتونة.

- عبد القادر مطاي. (10 مارس 2018). الأمن الغذائي مؤشراته، حدوده والعوامل المؤثرة فيه . *الملتقى الوطني: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني* (الصفحات 1-23). البليدة: جامعة البليدة2.

- عبد الله صيلع. (10 مارس 2018). التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *الملتقى الوطني: دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني* (الصفحات 1-15). البليدة: جامعة البليدة2.

- لطرش ذهبية ,عماد شرماط. (2021). دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الاستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الاسواق الدولية:نظام التتبع والهاسب نموذجا. *الملتقى الدولي السابع: اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية*. الجزائر: جامعة الوادي.

- محمد بلزغم. (2015/2014). *دور الذكاء الاقتصادي في تميز منظمات الأعمال وواقعه في الجزائر*. الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ما بعد التدرج المتخصصة: جامعة بشار.

- نسرين مغمولي. (2016/2015). *دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية*. الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة بسكرة.

- وليد حفاف. (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية: المزايا والتحديات. (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، *13* (3)، 600-610.